14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
السبت - 27 ابريل 2013م - العدد 15751

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

الحكومة الألمانية تعترف بانخراط مسلحين ألمان مع المجموعات الإرهابية

■ برلين / متابعات :

اعترفت الحكومة الألمانية لأول مرة بمشاركة مسلحين متطرفين من ألمانيا في القتال إلى جانب المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، حيث قال وزير الداخلية الألماني هانز-بيتر فريدريش، في مقابلة مع الموقع الإلكتروني لمجلة "دير شبيجل" الألمانية، "نعلم أن هناك جهاديين من ألمانيا، كانوا تحت المراقبة هنا، موجودون في سورية ويقاتلون هناك بجانب المسلحين".

وذكر فريدريش، أن سلطات الأمن تراقب سفريات متشددين ألمان إلى سورية "بقلق كبير"، حيث توجد دعوات "للأوروبيين المدربين على القتال" للعودة إلى موطنهم ومواصلة الجهاد هناك.

وكان منسق شؤون مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي جيل دي كيرشوف كشف أمس الأربعاء أن نحو 500 مسلح أوروبي انضموا إلى المجموعات الإرهابية المسلحة بسورية، معربا عن مخاوفه من أن هؤلاء المتطرفين سيشكلون خطرا كبيرا بعد عودتهم إلى ديارهم.

الحكومة المصرية تدق طبول الحرب على «المجتمع المدني»

قالت صحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية أن أحد الجماعات الرائدة في حقوق الإنسان بمصر نددت أمس الخميس بمشروع القانون الذي قدمته حكومة الرئيس المصري «محمد مرسي» والذي ينص على منح تراخيص للمنظمات غير الحكومية ومراقبة كاملة على تمويلها، واصفة الخطوة بأنها استمرار لسياسة النظام السابق الذي سعى إلى محاصرة وتقييد المجتمع المدني.

وأوضحت الصحيفة أن الحكومة المصرية تدق طبول الحرب بعد أن أثارت قانون تنظيم السلطة القضائية الذي اتهمه القضاء والمعارضة العلمانية بأنه وسيلة لإحكام سيطرة الإسلاميين على المحاكم، ليصبح القضاء موالياً ومنظمات المجتمع المدني مشلولة.

ولفتت الصحيفة إلى أن الخلافات المثارة حول مشاريع القوانين المطروحة فاقمت حدة التوترات بين الرئيس «مرسي» ومعارضيه، وهو الأمر الذي دفع أحد كبار مستشاري الرئيس ووزير العدل إلى الإستقالة، في تحركات هدفت إلى شجب تلك المقترحات.

في ظل نظام الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، واجهت جماعات حقوق الإنسان ردود فعل عنيفة من الشرطة بعد أن فضحت انتهاكات حقوق الإنسان من سوء المعاملة والتعذيب... الأن وتحت حكم الإسلاميين، تخشى الجماعات الحقوقية المزيد من القيود إذا مر القانون بهذا الشكل.

ومن جانبه، قال معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن مشروع القانون يعطي الحكومة السيطرة الكاملة على التمويل الخارجي لتلك المنظمات غير الحكومية وإعطاء الحكومة اليد العليا في أنشطة الجماعات.

حكومة «مرسي».. متسولة

قالت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن مصر باتت تحوم لتطرق الأبواب في جميع أنحاء العالم وفي أرجاء المنطقة سعيًا عن مليارات الدولارات في شكل قروض وشراء سندات ومنح، في محاولة لملء خزائنها التي استنزفت بشكل سريع، حتى يتسنى للحكومة البقاء على تشغيل محطات الكهرباء والمخابز التي تنتج الخبز المدعوم الذي يعتمد عليه الملايين من فقراء الشعب المصري.

ودللت الصحيفة على تحليلها من خلال الزيارة الخارجية الأخيرة التي قام بها الرئيس المصري (محمد مرسي) إلى روسيا مطالبًا نظيره «فلاديمير بوتين» بالحصول على قرض كبير، ومناشدًا موسكو بتذكر علاقات الماضي الدافئة عندما كثف الإتحاد السوفيتي مساعداته وتمويله لبناء السد العالي في الستينيات بعد أن انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية فجأة من تمويل المشروع، مضيفة أن استجابة الروس ما زالت غامضة ولم يبدوا أي ردود فعلية.

وأشارت الصحيفة إلى أنه بعد أن طرق الرئيس «مرسي» الأبواب، استجاب في الأسابيع الأخيرة العديد من الدول- بما في ذلك قطر وليبيا- بمنح وودائع مالية، في حين امتنع عدد قليل من الدول التي علقت ضخ أموالها إلى البلد العليلة إقتصاديًا على ترسيخ الإستقرار السياسي أولا بعد عامين من الإضطرابات منذ سقوط الديكتاتور السابق «حسني مبارك».

وعلاوة على ذلك، يشعر الإقتصاديون بالقلق الشديد إزاء إعتماد حكومة «مرسي» على سياسات غير مستدامة، تدافعها دائمًا نحو النقد الأجنبي كوسادة مؤقتة تسمح لها بتأجيل تدابير التقشف التي يحتاجها البرنامج الحقيقي للإصلاح الإقتصادي وتجنب التوصل إلى حل وسط مع الخصوم السياسيين.

ولفتت الصحيفة إلى أن قرض صندوق النقد الدولي الأساسي والحاسم بالنسبة للإقتصاد المصري والبالغ قيمته 4.8 مليار دولار تأخر كثيرًا بعد الإختلاف حول كيفية تقليل نظام الدعم الذي يعتمد عليه الفقراء في الوقود والخبز والسلع الأساسية، مشيرة إلى أن الحكومة اتخذت خطوات محدودة وابتعدت عن الإصلاحات واسعة النطاق التي قد تضر في الوقت الحالي جماعة الإخوان في الإنتخابات البرلمانية المقبلة.

خلال مؤتمر «صعوبات التحول الديمقراطي» بالمغرب

صباحي: تيارات الإسلام السياسي تسعى إلى «خصخصة الإسلام» واحتكاره

«التحرير» يستعيد المليونيات بـ «دعم القضاء»

■ الرباط / القاهرة / متابعات :

قال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي المصري، مرشح الرئاسة السابق: «إن إيماننا بديننا ووطنيتنا يحفزنا على إكما مشوار ثورتنا التى لم تكتمل بـ«عيش وحرية وعدالة اجتماعية».

وأكد مؤسس التيار الشعبي خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية لمؤتمر «صعوبات التحولات الديمقراطية في شمال أفريقيا» المنعقد أمس الجمعة بالمغرب، أن الشعوب العربية قدمت دماء روت الربيع العربى الذى اجتاح صحراء الاستبداد والإفقار والتبعية، وهى غير مستعدة للاستمرار تحت نير هذه السياسات التى ثارت ضدها أو تجديدها باسم الدين، مؤكدا على ثقته في أن الثورات العربية ستصل إلى ما استهدفته من البداية من «عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية».

وأضاف المرشح الرئاسي السابق، أن تجربة ما يسمى بمشروع الإسلام السياسي والصراع حول مستقبل الربيع العربي سيحسم في مصر لكونها في قلب الأمة العربية وقائدها الطبيعى، مؤكداً أن أى تغير في مصر سيؤثر على كل العالم، وعلى ضرورة أن نسعى إلى تحول ديمقراطي جوهري وتحول جوهرى في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعدل اجتماعى يصحبه استقلال وطنى، مضيفاً، أن الثورة ستكتمل وستنتصر رغم كل ما تمر به من صعوبات.

وأشار صباحي، إلى أن هناك مؤشرات في اتجاه التحول الديمقراطى عن طريق الصناديق إلى التيار الثورى وهو ما أظهرته نتائج انتخابات اتحادات الطلبة بالجامعات المصرية، مضيفا أن الانتخابات والصناديق لا تعطى صوتها لمن يجيد الحديث في السياسة أو من يشارك بالميادين فقط، ولكن تمنح أصواتها أيضًا لمن يقدم خدمة اجتماعية ويقدم حلولا للمشكلات.

وشدد على أن جزءًا من استكمال أهداف الثورة هو الانتخابات، ويجب على من يريد استكمال أهداف الثورة أن يعيد النظر في تطبيق العدالة الاجتماعية بالتفاعل مع الشعب والجوانب الإنسانية فيه، لأننا بحاجه لمزيد من الترابط بالمواطن الأفقر والأبسط والأصدق والأكثر اتساقًا مع الثورة.

وحول معوقات التحول نحو الديمقراطية، أكد صباحي أن الفقر يعتبر من العوامل الرئيسية التى تحول دون بناء نظام سياسى على أسس ديمقراطية يصون الحريات ويراعى توزيع الثروة الوطنية بطريقة عادلة على أساس من العدالة الاجتماعية، مشيرا إلى أن أى حديث عن الديمقراطية في ظل اتساع رقعة الفقر وازدياد حدته وفي ظل الانقسام الطبقى الحاد الذى تعانى منه الشعوب العربية يظل حديثا فارغ المضمون وبلا أى جدوى.

وأوضح صباحي، أن حاجة الدول العربية التى تريد التحول نحو الديمقراطية إلى تنمية حقيقية تستطيع من خلالها الشعوب اقتسام ثمرتها بشكل عادل يعمل على رفع المستويات المعيشية، مؤكدا أنه لا يمكن فصل الخبز عن الحرية.

وأضاف أن من بين معوقات التحول الديمقراطى في دول الشمال الأفريقى ضعف وهشاشة نظم الحكم وفي المقابل ضعف وهشاشة المعارضة وهو ما أطلق عليه «توازن الضعف» بين السلطة والمعارضة، مشيرا إلى أن بناء النظم الديمقراطية يحتاج إلى «توازن قوة» بحيث تكون السلطة قوية والمعارضة أيضا قوية، وأضاف أن القوى التى أنجزت الثورات العربية لم تلتئم بعد في أطر تنظيمية واضحة تستطيع من خلالها إجبار السلطة على الامتثال لمطالب الجماهير، وقال: «هذا الضعف يغري السلطة لاستخدام العنف ضد معارضيها».

وأشار إلى أن تيارات الإسلام السياسي تسعى دائما لاحتكار الحديث باسم الدين أو ما أسماه بـ«خصخصة الإسلام»، خلال مخاطبة جمهورها عملا بمبدأ «احتكار ما هو عام بالطبيعة» على الرغم من كونهم فصائل سياسية بالدرجة الأولى يلجأون لكل الوسائل السياسية البراجماتية النفعية وليسوا جماعات دعوية تلتزم بمبادئ الإسلام الحنيف، مشيرا إلى أن مشكلة مصر ليست في وجود الإخوان على رأس الحكم، ولكن في هيمنتهم وإقصائهم لباقى القوى، مضيفا، أن وجود الإخوان على رأس السلطة في مصر سيحكم على ما يعرف بالمشروع الحضارى الإسلامى بسبب فشل تجربتهم بشكل مروع، مؤكدا أنهم يستخدمون الإسلام ولا يخدمونه ويستعملون المبادئ ولا يعملون بها.

وشدد مؤسس التيار الشعبي المصري على ضرورة بناء التوافقات الوطنية في الدول التى تريد التحول نحو نظم ديمقراطية حقيقية، مرجعا سبب رفض القوى الوطنية الحوار مع السلطة الحالية إلى عدم جدية السلطة واحترامها لشعبنا ووطننا ومن موقع الجدية والمسئولية الوطنية، وبسبب عجزها عن لم شمل المصريين وعودة سيرة العنف الممنهج على يد قوات الأمن التى تستخدم القوة خارج إطار القانون بشكل أدى إلى سقوط أكثر من 70 شهيدا.

من ناحيتهم حذر معتصمو ميدان التحرير القوى والأحزاب الإسلامية من دخول ميدان التحرير، وقالوا إن الميدان ملك للثورة وأبنائها، وليس لمن خانوها، ووجهوا رسالة إلى وزارة الداخلية، للتأكيد على أن دخول أى من القوى الإسلامية الميدان هدفه التخريب وقتل المتظاهرين، فيما رحبوا بتواجد القوى المدنية الداعمة لاستقلال السلطة القضائية، فى مواجهة مؤسسة الرئاسة وحلفائها.

وبدأ الميدان، أمس، فى الاستعداد لفعاليات مليونية «دعم استقلال القضاء» للرد على مليونية الإسلاميين التى نظموها الجمعة الماضية ، حيث بدأوا نصب المنصة والميكروفونات وتشغيل الأغانى الوطنية احتفالاً بذكرى تحرير سيناء.

وقال محمد عبدالله نصر، خطيب الميدان، إن أخونة المؤسسات تسير وفق خطة ممنهجة، بدأت بوزارة الداخلية والمؤسسات الدينية مثل الأوقاف، ويستمر المد «الإخوانى» إلى القضاء حتى تقضى جماعة الإخوان المسلمين عليها لتستطيع تحقيق أكبر عدد من المقاعد فى انتخابات البرلمان القادمة.

وأشارت حركة «العسكريون المتقاعدون» إلى أن الاحتفال الحقيقى بذكرى تحرير سيناء يأتى بعد القصاص لدماء جنود الجيش الذين استشهدوا فى رفح، بالإضافة إلى تنمية سيناء.

ونظم عدد من أعضاء حركة شباب ٦ إبريل مسيرة فى الميدان للتنديد باستمرار اعتقال الناشطين من أعضائها ومن جميع الحركات والقوى السياسية، وللمطالبة بإطلاق سراحهم جميعاً دون قيد أو شرط، ومنهم عبدالرحمن محسن ويوسف عبدالرحمن، عضوا الحركة، ومحمد عواد، عضو حركة شباب من أجل العدالة والحرية، بالإضافة إلى جميع الناشطين المسجونين، ورفع المتظاهرون علم مصر ولافتات مدونا عليها «الشعب يريد إسقاط النظام» و«الإفراج الفورى عن المعتقلين.. حركة ٦ إبريل الجبهة الديمقراطية»، وأعلنوا أنهم سيتوجهون بمسيرة من الكيت كات إلى قصر الاتحادية عصرا، لمطالبة الرئيس محمد مرسى، بسرعة الإفراج عن المعتقلين، ورددوا الهتافات للتنديد بالمعاملة العنيفة لقوات الداخلية ضد المعتقلين، وقالوا: «بكرة يا باشا الثورة تقوم.. مش حتسيب ع الكتف نجوم» و«والله زمان وبعودة.. ليلة أبوكم ليلة سودا» و«بينى وبينك فرق كبير.. أنا واقف هنا لأجل قضية.. مش مستنى يا باشا ترقية».

ونظم عدد من معتصمى التحرير مسيرة فى الميدان، صباح أمس، للتنديد باستمرار اعتداء الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين، على السلطة القضائية باعتبارها رمز العدالة وصورة الله على الأرض، وردا على موافقة اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى، على تعديل قانون السلطة القضائية، ورددوا هتافات منها، «يا قضاة شدوا حيلكوا إن شاء الله» و«ارفع راسك فوق أنت قاضى حر» و«لا إله إلا الله اخسف الأرض بمرسى واللى معاه».

وطالب المعتصمون الفريق أول عبدالفتاح السيسى، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع، بالتدخل للإفراج عن ٦٣ مواطنا مصريا أسيرا فى سجون إسرائيل، وبضرورة تدخل جميع أجهزة الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لكشف تفاصيل احتجاز هؤلاء المواطنين، ومحاولة الإفراج عنهم، خاصة بعد تفريط النظام السابق فى حقوق هؤلاء الأسرى ولم يسع لمبادلتهم ضمن صفقاته «المشبوهة»، مثل صفقة «عزام عزام».

وجابت مسيرة بالعشرات محيط الميدان للتأكيد على حب الشعب للجيش، وتحية لدوره البطولى فى جميع المعارك التى خاضها، وآخرها عدم تنفيذ حظر التجوال الذى قرره الرئيس فى محافظات قناة السويس وحمايته للمنشآت الحيوية والمواطنين، وتذكرة المواطنين بدور الجيش المصرى والهوية المصرية التى يتم طمسها على يد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين، ورددوا هتافات منها «خلى حماس تقتل جيشنا.. بكرة تشوف عليك ثورتنا» و«الشعب يريد نزول الجيش».

في موضوع آخر قال الدكتور يحيى القزاز القيادى بحركة كفاية، إن تحويل الرئيس محمد مرسي من مجرم سياسي إلى مجرم جنائي يعد في صالحه، لكن عندما علم «مرسي» وجماعته أن قرار القضاء لم يعد فى صالحهم قرروا الاستيلاء على القضاء.

وأضاف القزاز، فى مداخلة هاتفية على فضائية «الجزيرة مباشر مصر»، أنهم طالبوا بتطهير بعض القضاة الفاسدين من المؤسسة وليس الإساءة لها، لكن الإخوان طالبوا بتطهير القضاء، قائلاً: «لم يدعوا أننا أكثر وطنية، ولم نتحدث عما تقوم به سلطته من التعامل الأمنى مع الكيان الصهيوني»، موضحا أن «مرسي» عندما سئل عن الوضع الصهيوني رد بأنه يتعامل مع الصهاينة بجدية، فكيف نتعامل معهم بذلك الوضع.

وتابع القيادى بحركة كفاية، أن الرئيس محمد مرسى قد يكون أكاديميًا جيدًا، لكن لا يمكن البقاء فى منصبه كرئيس لمصر، لأنه «فاشل».

كلمات

› د. مصطفى النجار

(الإخوان) والقضاة.. من خسر المعركة؟

(يا قضاة يا عرة.. الثورة مستمرة) كان هذا الهتاف واحدا من هذه الهتافات التي أطلقها المشاركون في تظاهرة تطهير القضاء أمام دار القضاء العالي يوم الجمعة الماضي وعبر هذا الهتاف عن تدن غير مسبوق في التعامل من جهة جماعة الإخوان تجاه المؤسسة القضائية المصرية التي نالها أيضا من التهديد والوعيد وسوء الأدب الكثير والكثير أثناء محاصرة مقر المحكمة الدستورية قبل عدة شهور.

لا خلاف على أن المؤسسة القضائية تحتاج مثلها مثل كل مؤسسات الدولة إلى إصلاح جذري يعالج سلبيات يقر بها القضاة أنفسهم وعبر عنها المستشار الغريانى في برقيته الشهيرة التى أرسلها المجلس الأعلى للقضاء إلى البرلمان السابق معاتبا إياه على تجاوز بعض النواب في حق رجال القضاء تحت القبة وجاء فيها (نعلم أن هناك ما يحتاج إلى إصلاح ولكن دعوا القضاة يطهرون أنفسهم بأنفسهم دون تدخل من أحد).

للتاريخ كان المستشار أحمد مكى وزير العدل الحالى يتواصل مع عدد من النواب كنت واحدا منهم أثناء انعقاد البرلمان الماضى لتقديم قانون السلطة القضائية الجديد واشترط توافق جموع القضاة عليه حتى يكون معبرا عن إرادة رجال القضاء ورفض الإخوان فتح النقاش في هذا القانون وقالوا إن الوقت ليس مناسبا لذلك.

ومع تصاعد واستمرار مسلسل البراءات في قضايا محاكمة رموز النظام السابق فوجئنا جميعا بالحديث على أن مجلس الشورى سيناقش مقترح قانون جديد للسلطة القضائية كان من أهم بنوده خفض سن التقاعد للقضاة ما اعتبره نادي القضاة مذبحة جديدة للقضاء يدبرها الإخوان نكاية فيهم بسبب موقفهم المعارض للنظام في قضية النائب العام والإعلان الدستورى المشؤوم.

ثمة ملاحظات على المعركة المحتدمة الآن ينبغى تسجيلها:

أولا: أخطأ المستشار الزند خطأ بالغا حين تحدث في المؤتمر الصحفي لرفض القانون وطالب بتدخل أمريكا في شأن داخلي مصري وهذه سقطة كبرى يجب التراجع عنها فورا حتى لا يكتب التاريخ أن قضاة مصر طالبوا أمريكا بالتدخل في شؤون مصر الداخلية، وليطمئن القضاة أن الشعب المصري يقف بقوة تجاه ي ممارسات أو تجاوزات ضد مؤسسات الدولة.

ثانيا: تخطئ جماعة الإخوان دائما في اختيار معاركها وتوقيتاتها وتتحرك من فشل إلى فشل تكسب به مزيدا من العداء والرفض لممارساتها وتورط الجماعة في أحداث مظاهرة تطهير القضاء سيجعلها تفقد كثيرا من التعاطف تجاه مطالب ثورية لم يعد يثق أحد من الثوار في جدية تبني الإخوان لها بعد أن أصبح هاجس الاستغلال والتوظيف لشعارات وأهداف ثورية من قبل الجماعة مسيطرا على الجميع لما لمسوه الفترة الماضية من ممارسات تؤكد هذا الاعتقاد.

ثالثا: على نادى القضاة إعداد مقترح قانون جديد للسلطة القضائية يكون محل توافق جمهور القضاة ويكون معبرا عن طموح المصريين في بناء مؤسسة قضائية تعلي قيمة استقلال القضاء ونزاهته وإذا لم يفعل القضاة ذلك فلا يلوموا أى طرف بعد ذلك حين ينعقد البرلمان القادم إذا صاغ لهم قانونا لا يرضون عنه.

على مجلس الشورى أن يتوقف عن العبث وخلق معارك لا حاجة لها الآن وعلى القضاة أن يدركوا أن لهم كل تقدير واحترام ولكن لا قداسة لأى شخص أو مؤسسة في مصر بعد الثورة لذا يجب على الكل أن يكون جزءا من صناعة التغيير الذى ينشده المصريون.

حول العالم

كابريليس يطعن في رئاسيات فنزويلا

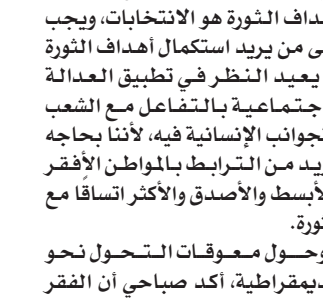

■ كاراكاس / وكالات :

أعلن الزعيم الفنزويلي المعارض إنريكي كابريليس الخاسر في الانتخابات الرئاسية عزمه الطعن في نتائج تلك الانتخابات، في وقت يحقق البرلمان في صلتة بأعمال العنف التي نشبت على خلفية تلك النتائج.

وقال كابريليس في مقابلة تلفزيونية أمس الخميس إنه سيطعن بنتيجة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 14 أبريل الماضي وخسرها أمام الرئيس نيكولاس مادورو بفارق بسيط جدا. مؤكدا أن «الخطوة التالية هي الطعن وسنقدم طعنا بالانتخابات مدعما بكل الأدلة وكل العناصر التي بحوزتنا».

وشكك كابريليس في عملية التدقيق في فرز الأصوات، مؤكدا في مؤتمر صحفي أن «الحقيقة الكبرى لبلادنا هي أن الحكومة سرقت منا الانتخابات ويجب أن تشرحوا ذلك للبلاد وللعالم».

وأعلن فوز نيكولاس مادورو -الذي عينه الرئيس الراحله وغو شافيز قبل وفاته في الخامس من مارس الماضي بعد صراع مع مرض السرطان- في انتخابات 14 أبريل/نيسان بفارق 265 ألف صوت وهو أدنى فارق منذ تولي شافيز السلطة نهاية 1998 مما دفع المعارضة إلى المطالبة بإعادة تعداد الأصوات وأثار ذلك مظاهرات أسفرت عن سقوط ثمانية قتلى.

ووافق المجلس الوطني الانتخابي يوم تنصيب مادورو في 19أبريل الحالي على التدقيق في جزء من 46 % من الأصوات المتبقية بعد أن أعيد فرز 54 % إثر طعن كابريليس في نتائج الانتخابات الرئاسية.

وفي إطار التجاذب بين الحكومة والمعارضة على خلفية تلك النتائج شكل المجلس الوطني (البرلمان) الذي يهيمن عليه الحزب الحاكم لجنة خاصة للتحقيق في أعمال العنف التي أعقبت إعلان فوز مادورو وقتل فيها تسعة أشخاص.

وأوضح البرلمان أن اللجنة ستبدأ تحقيقاتها يوم الاثنين المقبل وستحدد مسؤولية أعمال العنف التي وجهها كابريليس.

ووصف النائب الحكومي بيدرو كارينو -الذي سيترأس اللجنة- كابريليس بأنه مجرم وسيدفع ثمن تلك الجرائم عاجلا لا آجلا» وتحدث عن وفاة طفلة عمرها 11 عاما نتيجة «للفاشية».

واعتبرت الحكومة أعمال العنف «دليلا على أن المعارضة كانت تخطط لانقلاب» وقالت وزيرة السجون إيريس فاريلا «إن الزنزانة ومركز التأهيل في انتظار كابريليس».

ويرفض معسكر كابريليس تلك الاتهامات ويقول إن المسؤولين يبالغون في حجم أعمال العنف وأنهم ضمنوا وفيات حدثت نتيجة جرائم معتادة لرفع عدد القتلى وتقويض مصداقية المعارضة.

وكان كابريليس قد دعا أنصاره إلى النزول إلى الشوارع احتجاجا على نتيجة الانتخابات، فيما تتباين التقارير عن أعمال العنف وتقدم وسائل الإعلام الحكومية صورة حشود موالية للمعارضة تحرق مكاتب حكومية ومنشآت خاصة بالصحة.

من جانبها تنقل وسائل الإعلام القريبة من المعارضة أقوال أقارب للضحايا يقولون إن بعض الوفيات لا صلة لها بالتوترات السياسية وتعرض صورا لمنشآت تعمل بشكل طبيعي.

اعتقال مشرف في قضية اغتيال بوتو

■ اسلام اباد / وكالات :

اعتقلت الأجهزة الأمنية الباكستانية رسميا الرئيس السابق برويز مشرف في مزرعته، لصلته بقضية اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو عام 2007.

وقالت قناة جيو.تي الباكستانية إن نائب مدير وكالة التحقيقات الاتحادية الباكستانية استكمل كل الإجراءات الرسمية لتوقيف مشرف الذي يقضي عقوبة الإقامة الجبرية لمدة أسبوعين في تهم أخرى يعود تاريخها إلى فترة حكمه التي امتدت بين عامي 1999 و2008، وذلك بعد يوم من إلغاء الكفالة المؤقتة.

وتعتزم الوكالة تقديم طلب محكمة مكافحة الإرهاب في وقت لاحق من اليوم الجمعة لاعتقال مشرف ونقله إلى السجن وليس بقاءه في مزرعته.

ويتهم مشرف بالتواطؤ في قتل بوتو، وهي إحدى القضايا الثلاث التي يواجهها منذ عودته الشهر الماضي بعد أربع سنوات من المنفى الطوعي لخوض الانتخابات العامة المزمع إجراؤها يوم 11 مايو المقبل.

وكان مشرف رئيسا للبلاد عام 2007 عندما قتلت بوتو بعيد عودتها من المنفى للمنافسة في الانتخابات، وقد ألقى بلائمة قتلها على حركة طالبان باكستان في حين قال محققون حكوميون لاحقا إن ثمة أدلة على تورطه في هذه القضية.

كما أن تقريرا للأمم المتحدة صدر لاحقا ليلقي باللائمة على حكومة مشرف، قائلا إنها لم توفر الحماية الأمنية اللازمة لبوتو.

أخي القارئ .. أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع